فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

رئيس التحرير: وائل سعد

نائب رئيس التحرير: باسم القاسم

مدير التحرير: وائل وهبة

التاريخ: الأربعاء 2019/12/25 العدد: 5119

الخبر الرئيسي

عباس: دولة الاحتلال لا تريد أن تجري الانتخابات في القدس

... ص 3

أبرز العناوين

"الكنيست" يخصص أموالاً لدعم الاستيطان في الضفة

أبو ليلي يدعو لعقد حوار وطني لضمان نجاح العملية الانتخابية

تل أبيب: الجهاد تُطوِّر نفسها وتزيد قدراتها العسكريّة وربّما قوّتها تفوق حماس

الاحتلال يقر بقتل عائلة فلسطينية كاملة خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة

جرافات إسرائيلية تمهّد الأرض لتوسيع مستوطنتين

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

هاتف: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

	السلطة:	
2.	الخارجية الفلسطينية: تصريحات بومبيو بخصوص شرعية الاستيطان معادية للسامية	4
	المقاومة:	
3.	أبو ليلي يدعو لعقد حوار وطني لضمان نجاح العملية الانتخابية	4
4.	رضوان: مقاومة الاحتلال حق مشروع وفق القانون الدولي	5
5.	خاطر: قمة كوالالمبور دليل جديد على تفاعل الأمة مع قضيتنا	5
6.	خلال زيارته مخيمات منطقة صور: صلاح يدعو لتعزيز صمود اللاجئين لحين عودتهم	6
7.	تل أبيب: حركة الجهاد تُطوِّر نفسها وتزيد قدراتها العسكريّة وربّما قوّتها تفوق حركة حماس	6
8.	جيش الاحتلال يعتقل قياديا في الجبهة الشعبية بالضفة الغربية	7
	الكيان الإسرائيلي:	
9.	نتنياهو يشكر بومبيو على "الوقوف مع العدل" بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية	7
10.	التخلص من نتنياهو بانتخابه رئيس دولة يلقى معارضة واسعة	7
11.	معركة قضائية حول مدى جواز اختيار رئيس حكومة متهم بالفساد	8
12.	كاتس لـ "الجنائية الدولية": افتحوا تحقيقًا ضدّ خامنئي	9
13.	"الكنيست" يخصص أموالاً لدعم الاستيطان في الضفة	9
14.	المحكمة العليا تقبل استئناف ذوي أطفال اليهود المهاجرين اليمنيين المختفين	10
15.	"مجزرة السواركة": الاحتلال يدعي أنه حدد المنزل كموقع عسكري للجهاد	10
16.	"إسرائيل" تتحصن بـ"أوسلو" لمواجهة تحقيق الجنائية الدولية	11
17.	هكذا يشجع الاحتلال إرهاب عصابة "تدفيع الثمن" ضد الفلسطينيين	12
	الأرض، الشعب:	
18.	الحاخام المتطرف غليك يقود اقتحاماً للأقصى	13
19.	الاحتلال يقر بقتل عائلة فلسطينية كاملة خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة	13
20.	الاحتلال منع 7,948 شخصًا من السفر خلال 5 أعوام	14
21.	مسيحيو غزة يشتكون من التصاريح الإسرائيلية القليلة لزيارة القدس	14
22.	الاحتلال يشن حملة اعتقال واسعة تطال 32 مواطنا ويهدم عدة منازل في القدس والضفة	15
23.	جرافات إسرائيلية تمهّد الأرض لتوسيع مستوطنتين	15

.24	"إعمار الخليل" تنتزع قرارا بإخلاء المستوطنين من مبنى البكري	16
.25	"إسرائيل" تقرر توسيع مساحة الصيد في قطاع غزة	16
	عربي، إسلامي:	
.26	بدء صرف المنحة القطرية الشهرية لـ75 ألف أسرة فقيرة بغزة	16
.27	مؤسسة قطر الخيرية تواصل دعمها للمؤسسات التربوية في قطاع غزة	17
	دولي:	
.28	روبرت مالي: صفقة القرن ما هي إلا خدعة ساحر لأن كل شيء قد تم تنفيذه بالفعل	17
.29	فرنسا تستأنف شراء السلاح من "إسرائيل" بعد أكثر من نصف قرن	18
	حوارات ومقالات	
.30	لعنة أوسلو ومحكمة الجنايات الدولية... معين الطاهر	18
.31	الكونفدرالية الفلسطينية... عبد المنعم سعيد	20
.32	اقتصاد دولة الاحتلال الصهيوني في خدمة الاستيطان والتهويد... نبيل السهلي	23
.33	علينا الاستعداد للحرب... يوآف ليمور	25
	كاريكاتير:	27

* * *

١. عباس: دولة الاحتلال لا تريد أن تجري الانتخابات في القدس

بيت لحم: قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في كلمته خلال عشاء عيد الميلاد المجيد في دير الفرنسيسكان في مدينة بيت لحم، للكنائس المسيحية، إن الانتخابات التشريعية والرئاسية معطلة منذ 2006 لأسباب كثيرة، لذا دعونا إلى انتخابات تشريعية أولا ومن ثم رئاسية. وأضاف عباس: جميع الفصائل الفلسطينية وافقت على ما نحن موافقون عليه، لكن بقيت عقبة واحدة مهمة جدا وهي إجراء الانتخابات في القدس.

وأشار إلى أن دولة الاحتلال لا تريد أن تجري الانتخابات في القدس، ونحن نقول يجب أن تتم الانتخابات لأهل القدس في القدس نفسها، وإذا حصل هذا (الموافقة) سنصدر مرسوما بإجراء

الانتخابات التشريعية والرئاسية، لأنها بالنسبة لنا مهمة لترميم ديمقراطيتنا، فلا يمكن أن نبقى طوال هذا الوقت بدون انتخابات ودون ديمقراطية، نحن نؤمن بالديمقراطية ونؤمن بتحرير فلسطين قريبا إن شاء الله.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/12/24

٢. الخارجية الفلسطينية: تصريحات بومبيو بخصوص شرعية الاستيطان معادية للسامية

قالت وزارة الخارجية الفلسطينية: إن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو حول تشجيعه الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وإنكاره للحقوق الفلسطينية، تعد معادية للسامية.

فقد دانت وزارة الخارجية الفلسطينية تصريحات مايك بومبيو، بخصوص شرعية الاستيطان واعتباره قراراً صحيحاً. وقالت الخارجية في بيان: إن بومبيو أطلق على الضفة الغربية «يهودا والسامرة»، ودعا إلى إنشاء المستوطنات «المدنية الإسرائيلية» في الضفة الغربية، باعتبار أنها لا تتعارض مع القانون الدولي، مكرراً مقولات لنتنياهو ومزاعمه التي يحاول فرضها على التاريخ والجغرافيا.

وتابعت: لم يكتف بومبيو بذلك؛ بل حاول تسويق ما سماه النظرة الواقعية للواقع؛ للمطالبة باعتراف جميع الأطراف بالتغييرات التي أدخلتها دولة الاحتلال على الأرض والتعامل معها كحقائق ومسلمات، خاصة في القدس الشرقية المحتلة. وقالت إنها: «تعد هذه التصريحات هي المعادية للسامية، فإنكار وجود حق الفلسطينيين على هذه الأرض هو بحد ذاته معاداة للسامية، وإنكار للحقيقة الراسخة منذ آلاف السنين».

الخليج، الشارقة، 2019/12/25

٣. أبو ليلي يدعو لعقد حوار وطني لضمان نجاح العملية الانتخابية

غزة/ جمال غيث: دعا نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، إلى عقد حوار وطني للاتفاق على متطلبات وشروط إجراء الانتخابات الفلسطينية، بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية، واحترام نتائجها، وتحقيق المطلوب منها. وأكد أبو ليلي لـ "فلسطين أون لاين"، إجماع الفلسطينيين على ضرورة إجراء الانتخابات وعلى الأسس التي تقوم عليها، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل النسبي الكامل. وشدد على ضرورة حسم موضوع إجراء الانتخابات في القدس المحتلة، وعدم إعطاء الاحتلال حق الفيتو على إجراءها في المدينة، أو انتظار موافقة الاحتلال لإجرائها كما حصل عامي 1996 و2006. وأشار إلى ضرورة التوافق على خطة لإجراء الانتخابات في مدينة القدس بغض النظر عن الإجراءات الاسرائيلي، داعيًا لكسر الفيتو الإسرائيلي المفروض

على الانتخابات الفلسطينية وعدم الانصياع لشروطها المجحفة فيما يتعلق بالقدس. وأرجع عبد الكريم، تأخر إصدار المرسوم الرئاسي من أجل تضمين القدس في الانتخابات المرتقبة، لافتًا إلى وجود رأيين فيما يتعلق بوضع اجراء الانتخابات في القدس أحداها يؤكد أنه لا ينبغي اصدار المرسوم قبل حسم مسألة القدس. وذكر أن الرأي الأخر يدعو للمضي قدمًا في الإجراءات القانونية بما في ذلك إصدار مرسوم الدعوة والحوار لوضع خطة وطنية من أجل فرض إجراء الانتخابات في مدينة القدس بغض النظر عن الفيتو الإسرائيلي.

فلسطين أون لاين، 2019/12/24

٤. رضوان: مقاومة الاحتلال حق مشروع وفق القانون الدولي

غزة/ جمال غيث: شدد القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، إسماعيل رضوان، على أن قوى المقاومة الفلسطينية تمارس حقها المشروع في الدفاع عن شعبها وأرضها، وفق ما نصت عليه بنود القانون الدولي. وقال رضوان لصحيفة "فلسطين": إن قرار المدعية العامة للجنائية الدولية التحقيق باحتمال ارتكاب جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية، لا يشمل التحقيق مع حماس والفصائل الفلسطينية، "فنحن نمارس مقاومة مشروعة كفلها القانون الدولي". كانت صحيفة "هآرتس" العبرية، ذكرت أمس، أن قرار المدعية العامة لا يشمل الاحتلال الإسرائيلي فقط، "بل يشمل التحقيق ضد حماس والفصائل الفلسطينية".

فلسطين أون لاين، 2019/12/24

٥. خاطر: قمة كوالالمبور دليل جديد على تفاعل الأمة مع قضيتنا

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" سامي خاطر إن مشاركة حماس في قمة كوالالمبور دليل جديد على تفاعل الأمة شعبيا ورسميا مع قضيتنا العادلة، وأنها تنظر لحماس على أنها حركة تحرر وطني فلسطيني تلقى التأييد من أمتها، بخلاف رؤية الاحتلال الصهيوني وحليفه الأمريكي. وأوضح خاطر أن حماس ترى أن مشاركتها في هذه القمة تأكيد على قاعدة إيمانها بوحدة الأمة الإسلامية، وضرورة نهضتها وتعاونها سياسيا واقتصاديا لتكون لها كلمة مسموعة ومؤثرة في السياسات الدولية.

موقع حركة حماس، 2019/12/24

٦. خلال زيارته مخيمات منطقة صور: صلاح يدعو لتعزيز صمود اللاجئين لحين عودتهم

دعا رئيس حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في منطقة الخارج ماهر صلاح، لتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى ديارهم، والتخفيف من معاناتهم. وقال صلاح خلال زيارته مخيمات منطقة صور، إن قضية اللاجئين الفلسطينيين على سلم أولويات قيادة حركة حماس، مشيرا إلى أنها تعمل من أجل التخفيف من معاناتهم. ونبه إلى أن لقاءات رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية مع الزعماء والرؤساء تصب في كيفية العمل الجاد من أجل التخفيف من حدة المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في لبنان.

وأكد صلاح تمسك حركة حماس بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وحقوق شعبنا كافة، لافتا إلى أن حق العودة هو حق فردي وجماعي، وحق مقدس لا يمكن التنازل عنه مهما بلغت التضحيات والمغريات.

موقع حركة حماس، 2019/12/24

٧. تل أبيب: حركة الجهاد تُطوّر نفسها وتزيد قدراتها العسكريّة وربّما قوّتها تفوق حركة حماس

الناصرة–زهير أندراوس: كشف التلفزيون العبريّ النقاب عن خطوةٍ جديدةٍ اتخذّها بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة تسيير الأعمال الإسرائيليّ، في المستوطنات المحاذية لقطاع غزة. ونشرت القناة العبرية الـ13، نقلاً عن مصادر سياسيّةٍ رفيعةٍ، أنّ نتنياهو وحكومة الاحتلال وافقا على منح مستوطنات غلاف غزة 5 مليون شيكل إضافية للتحصين ضد القذائف الصاروخية التي تنطلق من قطاع غزة.

وأوردت القناة على موقعها الإلكتروني أنّ نتنياهو وافق على زيادة المخصصات المالية للمستوطنات القريبة من غزة، بهدف التحصين ضد أيّ قذائف صاروخية أوْ صواريخ تنطلق من القطاع، وهو ما طلبه من قبل، مرارًا، رؤساء مجالس المستوطنات المشار لها.

وشدّدّت المصادر ذاتها على أنّ الاستغاثة والاستجداء من مستوطني "غلاف غزة" جاءا ردًا على ما قد كشفته القناة الـ12 بالتلفزيون العبريّ في الـ16 من شهر تشرين الثاني ((نوفمبر) الماضي، حول صاروخ حركة "الجهاد الإسلاميّ" الجديد.

وذكرت القناة العبريّة في تقريرها، الذي اعتمد على مصادر رفيعةٍ جدًا في المؤسسة الأمنيّة بجيش الاحتلال، ذكرت أنّ حركة (الجهاد الإسلاميّ) أطلقت صاروخًا، خلال جولة التصعيد الأخيرة بينها وبين جيش الاحتلال، يزن حوالي 300 كغم، الأمر الذي أدّي لإحداث حفرةٍ كبيرةٍ وأضرارٍ أكبر، مقارنة بأيّ صاروخٍ آخرٍ عاديٍّ، كما أكّدت المصادر بكيان الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك، أوردت القناة العبرية أنّ حركة (الجهاد الإسلاميّ) الفلسطينيّة تطور من نفسها، وتزيد من قدراتها العسكرية، بعيدًا عن حركة حماس، وربّما تفوق القدرات العسكريّة للحركة الأخيرة، وذلك بمساعدة مهندسين إيرانيين.

وكشفت (سرايا القدس)، الجناح العسكريّ لحركة (الجهاد الإسلاميّ) عن إدخال صاروخٍ جديدٍ إلى الخدمة العسكريّة، أطلقت عليه اسم "براق-120"، وقالت في بيانٍ للناطق باسمها (أبو حمزة) إنّها استخدمت هذا الصاروخ للمرّة الأولى خلال المعركة الأخيرة مع الاحتلال.

رأي اليوم، لندن، 2019/12/24

٨. جيش الاحتلال يعتقل قياديا في الجبهة الشعبية بالضفة الغربية

رام الله- الأناضول: اعتقل جيش الاحتلال الإسرائيلي، الثلاثاء، قياديا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من منزله بمدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة. وقال شهود عيان إن قوة عسكرية إسرائيلية داهمت مدينة البيرة، واعتقلت أحمد قطامش، القيادي في الجبهة الشعبية (إحدى فصائل منظمة التحرير). وأضاف الشهود، أن القوات فتشت منزل "قطامش" قبل انسحابها.

القدس العربي، لندن، 2019/12/25

٩. نتنياهو يشكر بومبيو على "الوقوف مع العدل" بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية

تل أبيب-(د ب أ): أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اتصالا هاتفيا بوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو. وذكر الحساب الرسمي لنتنياهو على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنه "شكر بومبيو لوقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل والحقيقة والعدل بما يخص قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية".

القدس العربي، لندن، 2019/12/24

١٠. التخلص من نتنياهو بانتخابه رئيس دولة يلقى معارضة واسعة

تل أبيب: اعترضت جميع أحزاب المعارضة وقسم من أحزاب الائتلاف الحاكم ونواب اليمين، على الاقتراح الذي تقدم به المرشح المنافس على رئاسة الليكود والحكومة الإسرائيلية، جدعون ساعر، ويقضي بانتخاب رئيس الوزراء المتهم بثلاث قضايا فساد كبرى، بنيامين نتنياهو، رئيساً للدولة، خلفاً للرئيس الحالي، رؤوبين رفلين. واعتبره رئيس المعسكر الديمقراطي نتسان هوروفتش «اقتراح نفاق وغير موفق».

وقال هوروفتش: يبدو أن عدوى الفساد لوثت كل أجواء القيادة في الليكود، حتى خرج ساعر بهذا الاقتراح «فهل يعقل أن يكون لدينا سياسيون يرفسون إلى الأعلى؟» كيف يمكننا الموافقة على أي مسايرة لنتنياهو. فالمفترض أولا أن تنهي المحكمة مداولاتها ثم تصدر قراراتها وتبت في التهم، وفقط بعد انتهاء الإجراءات يمكن بحث ماذا سيفعل. ولكن، حتى في هذه الحالة، فلا أعتقد بأن نتنياهو يستحق مكافآت أو أن إسرائيل تستحق عقوبة قاسية كهذه، بأن يكون رئيسها نموذجا في تلقي الرشى وممارسة الفساد السلطوي.

وفي لقاء مع مؤيديه، أقيم أمس في نتانيا، ضمن حملة الانتخابات الداخلية على رئاسة الليكود، المقرر إجراؤها غدا الخميس، قال ساعر: «سأعمل على أن يواصل نتنياهو الإسهام في قيادتنا من خلال مهاراته الدولية في تعزيز موقع دولة إسرائيل في العالم». وأضاف «أدرك أنه ربما لا يكون الآن أي رد إيجابي على هذا الاقتراح، ولكن في الوقت المناسب، سأعمل من أجل تحقيق

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

١١. معركة قضائية حول مدى جواز اختيار رئيس حكومة متهم بالفساد

تل أبيب: تدور معركة قضائية حول مدى جواز انتخاب رئيس حكومة متهم بالفساد. وقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية، عقد جلسة لهيئة عليا من قضاتها، يوم الثلاثاء القادم 31 ديسمبر (كانون الأول) الجاري، للبحث فيما إذا كان تكليف متهم بقضايا فساد بمهمة تشكيل الحكومة، قانونيا. وقد توجهت (هيئة نقاوة الحكم) بدعوى في هذا الشأن، تقول إن من يوجه له لائحة اتهام لا يصلح لأن يكون رئيس حكومة، ولذلك لا يجوز تكليفه. وأكدت أن على المحكمة أن تتخذ قرارا مبدئيا يوضح هذه المسألة قانونيا. وأنه يجب أن يعرف الجمهور، من الآن، وقبل الانتخابات، إن كان الرئيس رفلين يستطيع تكليف نتنياهو، المتهم بتلقي رشى وخيانة الأمانة والاحتيال. وهل هذا التكليف سيكون شرعيا، ويصمد في اختبار القضاء. وانضم إلى الهيئة مجموعة من 67 شخصاً من رجال الأعمال والمسؤولين في شركات الصناعات التكنولوجية العالية (هايتك)، طالبوا بمنع عضو كنيست من تشكيل حكومة إذا كان يواجه لوائح اتهام ضده.

وقال القاضي عوفر غروسكوفيف، إن المحكمة قبلت هذه الالتماسات وقررت أن تبت في الموضوع هيئة من ثلاثة قضاة، هم رئيسة المحكمة العليا، إستر حيوت، ونائبها، القاضي حنان ميلتسر، بالإضافة إلى القاضي عوزي فوغلمان. وقد طالبت المحكمة المستشار القضائي للحكومة، أبيحاي مندلبليت، تقديم موقفه القانوني بهذا الشأن، خطيا، حتى موعد أقصاه يوم الأحد المقبل.

وهاجم نتنياهو بشكل غير مباشر قرار المحكمة العليا، وذلك في شريط مصور نشره على صفحاته الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي. ومع أنه تجنب ذكر المحكمة أو المستشار القضائي للحكومة، إلا أنه قال: «في الأنظمة الديمقراطية، من يقرر قيادة الشعب، هو الشعب نفسه، وليست أي جهة أخرى، وإلا فإنها بكل بساطة ليست ديمقراطية».

ومع أن النائب عوفر شلح، من تكتل «كحول لفان» المعارض، يؤيد سن قانون يمنع أي نائب من الترشح لرئاسة الحكومة في حال توجيه التهم إليه، إلا أنه قال إن «من المفضل أن يصدر قرار إسقاط نتنياهو الفاسد من خلال الانتخابات وإرادة الشعب وليس من القضاء. فالأجواء في إسرائيل لم تعد مريحة للقضاء النزيه. والسياسيون في أحزاب اليمين يستغلون كل مورد وكل برهة زمنية للطعن في الجهاز القضائي وتأليب الناس عليه».

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

١٢. كاتس لـ "الجنائية الدولية": افتحوا تحقيقًا ضدّ خامنئي

رام الله – "القدس" دوت كوم – ترجمة خاصة – حثّ يسرائيل كاتس وزير الخارجية الإسرائيلي، اليوم الثلاثاء، محكمة الجنايات الدولية على فتح تحقيق ضد علي خامنئي قائد الثورة الإيرانية الذي اتهمه بارتكاب جرائم حرب.

واستدل كاتس في تغريدة له عبر تويتر، بتصريحات مسؤول حكومي إيراني لـ رويترز أمس عن وقوع 1500 قتيل خلال الاحتجاجات الأخيرة في البلاد. واتهم الوزير الإسرائيلي، خامنئي بأنه أمر بقتل المتظاهرين. وحاول كاتس الدفاع عن "حق إسرائيل في حماية نفسها من الإرهابيين". وفق وصفه. واتهم الجنائية الدولية بأنها تعمل وفق معايير مزدوجة.

القدس، القدس، 2019/12/24

١٣. "الكنيست" يخصص أموالاً لدعم الاستيطان في الضفة

(معا): وافقت اللجنة المالية لـ«الكنيست الإسرائيلي» على مبلغ 34.5 مليون شيكل «إسرائيلي» (الدولار=3.5 شيكل) كمنحة أمنية للاستيطان في الضفة الغربية وغور الأردن. وسيتم تحويل المنحة إلى الجهات المختصة للإنفاق على الأمن في المستوطنات وإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 5.5 مليون شيكل لصالح خدمات الإسعافات الأولية في مستوطنات الضفة الغربية والأغوار.

الخليج، الشارقة، 2019/12/25

١٤. المحكمة العليا تقبل استئناف ذوي أطفال اليهود المهاجرين اليمنيين المختفين

وافقت المحكمة العليا الإسرائيلية اليوم، الثلاثاء، على استئنافات قدمها مهاجرون يهود من اليمن، في خمسينيات القرن الماضي، وأبنائهم بعدما كانت المحكمة المركزية رفضت دعاوى قدموها ضد دولة إسرائيل والوكالة اليهودية.

وقررت المحكمة العليا النظر في الاستئنافات كقضية واحدة، تتعلق باختفاء أطفال عائلات المهاجرين من اليمن والأضرار التي بهذه العائلات. وكان قد قدم هذه الدعاوى إلى المحكمة المركزية في تل أبيب، قبل سنة، 27 شخصا من أبناء عائلات 11 طفلا من بين الذين اختفوا، وطالبوا بتعويضات مالية بمبلغ 5.2 مليون شيكل.

وطالب المستأنفون بتعويضات على الأضرار النفسية القاسية التي لحقت بهم من جراء اختفاء أبنائهم أو أشقائهم من بيوت الأطفال في معسكرات المهاجرين، التي أسكنتهم السلطات الإسرائيلية فيها، في العامين 1949 – 1950.

عرب 48، 2019/12/24

١٥. "مجزرة السواركة": الاحتلال يدعي أنه حدد المنزل كموقع عسكري للجهاد

ادعى جيش الاحتلال الإسرائيلي، ليوم الثلاثاء، أن التحقيقات التي أجراها أظهرت أن موقع المنزل الذي أدى قصفه إلى مجزرة بحق عائلة السواركة، خلال عملية "حزام أسود" (الجولة التصعيدية الأخيرة على قطاع غزة)، تم تحديده في "بنك أهداف" الجيش كموقع عسكري لحركة "الجهاد الإسلامي"، شهد نشاطا عسكريًا في الماضي وخلال أيام التصعيد الذي أعقب اغتيال القيادي في الحركة، بهاء أبو عطا.

وزعم الجيش الإسرائيلي في بيان صدر عنه، أنه أجرى تحقيقًا لتوضيح الأسباب التي منعت الجيش من التعرف على وجود مدنيين في الموقع الذي استهدفه خلال جولة التصعيد، وذكر البيان أنه: "جوهر التحقيق يتعلق بالعمليات التي كان من الممكن أن توفر معلومات عن النشاط المدني في المجمع، بالإضافة إلى النشاط العسكر.

وأظهر تحقيق الاحتلال مع نفسه، حسبما أورد الجيش في بيانه، أنه "عند التخطيط للهجوم وتنفيذه، قدّر الجيش الإسرائيلي أنه لن يتعرض مدنيون للأذى نتيجة لذلك".

عرب 48، 2019/12/24

١٦. "إسرائيل" تتحصن بـ"أوسلو" لمواجهة تحقيق الجنائية الدولية

عربي21– حسين مصطفى: قال خبير قانوني إسرائيلي، إن اتفاقية "أوسلو" الموقعة بين الفلسطينيين وإسرائيل، قد تكون "أفضل دفاع" ضد التحقيق الذي تنوي المحكمة الجنائية الدولية فتحه ضد جرائم إسرائيل بحق الفلسطينيين.

وأضاف ماتان جوتمان في تحليل نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، وترجمته "عربي21" إن إسرائيل "يمكن أن تقدم عددا من الحجج القانونية لإثبات أن القانون إلى جانبها، ومن ضمنها أنه لا يوجد للفلسطينيين دولة حتى الآن، وأن اتفاقيات أوسلو الموقعة تنص على أن لإسرائيل سلطة قضائية وحيدة على الأعمال الإجرامية التي يرتكبها الإسرائيليون في المناطق (الأراضي الفلسطينية)".

ولفت جوتمان إلى أن "قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا بفتح تحقيق في جرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة قرار درامي ويتطلب عملاً إسرائيلياً حازماً".

وتابع : "الطريق إلى إصدار لوائح اتهام ضد كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين هو طريق طويل، ويمكن أن تثبت اتفاقات أوسلو أنها أفضل دفاع لإسرائيل، على الرغم من اليمين في إسرائيل قام بتشويهها".

وتساءل جوتمان قائلا: "السؤال السائد في الأوساط القضائية، ما احتمال أن يؤدي تحقيق المدعي العام في لاهاي في النهاية إلى توجيه اتهامات؟، وهل للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص على الإسرائيليين الذين يتصرفون في الأراضي الفلسطينية".

وأردف متسائلا: "هل هناك اختصاص، فالمحكمة الدولية ستمارس سلطتها كملاذ أخير، عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بواجبها في إطلاق التحقيقات، وفيما يتعلق بمسألة الولاية القضائية، يجب على إسرائيل أن تزعم أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أن تتولى سلطة على مواطني دولة وقعت على وضع روما (المعاهدة التي أنشأتها المحكمة الجنائية الدولية).

ووفقًا لمعاهدة روما، إذا ارتكب شخص ما جريمة حرب في إقليم دولة موقعة على المعاهدة، حتى لو كان هذا الشخص مواطنًا في دولة أخرى، يكون للمحكمة اختصاص التحقيق في ذلك الشخص.

وشدد على أن الفلسطينيين انضموا كموقعين على المعاهدة في عام 2014 ويحاولون الآن من خلال عضويتهم فرض سلطة المحكمة على إسرائيل، ولكن بما أن الدولة هي فقط يحق لها الانضمام إلى معاهدة روما فلا يحق للفلسطينيين تقديم دعوى، ذلك لأن وجود الدولة الفلسطينية هو موضع نزاع".

وقال الخبير الإسرائيلي أنه وبما أن المحاكم الفلسطينية لا تستطيع محاكمة الإسرائيليين، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات أوسلو، فإن الفلسطينيين ليس لديهم أي سلطة تمكنهم من رفع قضايا

إلى محكمة خارجية، كما يمكن لإسرائيل أن تقدم حجة قانونية صحيحة بأنها تمتلك هيئات تحقيق ومراقبة مستقلة ضمن نظامها القانوني، مما يلغي أي حاجة للتدخل الخارجي". حسب زعمه.

موقع "عربي 21"، 2019/12/24

١٧. هكذا يشجع الاحتلال إرهاب عصابة "تدفيع الثمن" ضد الفلسطينيين

غزة– عربي21– أحمد صقر: كشف موقع إسرائيلي عن وجود ارتفاع كبير في حدة هجمات عصابة "تدفيع الثمن" اليهودية المتطرفة، بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، لافتا إلى أن العديد من الهيئات الحكومية الإسرائيلية تعمل على إحباط الجهود الرامية لكبح عنف المستوطنين.

وأصدرت شرطة الاحتلال الإسرائيلي الاثنين بيانا، جاء فيه أنه "تم فتح تحقيق في تعرض عاملي صيانة فلسطينيين للاعتداء خلال العمل داخل عيادة في مستوطنة يتسهار شمال الضفة الغربية، من قبل مستوطنين قاما برشهما برذاذ الفلفل ثم فرا من المكان".

وقال موقع "تايمز أوف إسرائيل" أن "هذه الحادثة استهدفت الفلسطينيين بشكل مباشر بدلا من ممتلكاتهم؛ كما هو معتاد في العشرات من هجمات منظمة "تدفيع الثمن" في 2019"، لافتا إلى أن "تهرب الجناة من الاعتقال في نهاية المطاف، أصبحت شيء اعتاد عليه أصحاب الشكاوى منذ فترة طويلة".

وأكدت مسؤولة أمنية إسرائيلية للموقع، أن "جهاز الشرطة و النظام القضائي الإسرائيلي، تجعل جهود كبح العنف وتقديم مرتكبيه إلى العدالة أكثر صعوبة"، موضحة أن هجمات "تدفيع الثمن" الإرهابية ضد الفلسطينيين تعمل على "تخريب الممتلكات، إلقاء الحجارة، إحراق السيارات، ورش شعارات كراهية باللغة العبرية".

وفي مؤشر على تعاظم هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، قالت المسؤولة الأمنية: "كنا نشهد في الماضي هجمات "تدفيع الثمن" تقوم بتخريب 20 سيارة، الآن هناك بعض الحوادث التي تم فيها تخريب 160 سيارة".

ولفت الموقع، إلى أن "المؤسسة الأمنية سجلت ارتفاعا في مستوى الهجمات العنيفة من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين"، فيما وصفت المسؤولة الأمنية هجمات المستوطنين بـ"الإرهابية"، مؤكدة أن "البؤرة الاستيطانية "كومي أوري" التابعة لمستوطنة "يتسهار" وفرت رياحا خلفية لزيادة الهجمات على الفلسطينيين".

ونبه إلى أن "عددا من المستوطنين الذين يعيشون في هذه البؤرة، تورطوا في سلسلة من الهجمات العنيفة على الفلسطينيين، ومن أبرزهم وأكثرهم شهرة، المتطرف العنيف نيريا زاروغ (21 عاما)، الذي كان مصدرا للإلهام للهجمات ضد الفلسطينيين".

ومن بين الأمور التي تشجع هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، "سلوك المحاكم الإسرائيلية، التي تسمح للمتهمين بارتكاب جرائم وأعمال التخريب، بالعودة إلى ديارهم (مستوطناتهم) على الفور".

موقع "عربي 21"، 2019/12/24

١٨. الحاخام المتطرف غليك يقود اقتحاماً للأقصى

اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، المسجد الأقصى المبارك، لليوم الثاني على التوالي، وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، في بيان، إن 211 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى، وأضافت، أن من بين المقتحمين العضو السابق في «الكنيست» عن حزب «الليكود» اليميني الحاخام المتطرف يهودا غليك، وهو الذي قاد الاقتحام. وكانت جماعات يهودية متطرفة دعت إلى اقتحامات واسعة للأقصى بمناسبة ما يعرف بعيد الأنوار (الحانوكاه) اليهودي الذي بدأ أمس الأول الاثنين ويستمر حتى نهاية الأسبوع. وأشارت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس إلى أن شرطة الاحتلال سلمت 10 من المصلين في المسجد الأقصى استدعاءات للتحقيق. وعادة ما تنتهي التحقيقات بتسليم المصلين أوامر إبعاد عن المسجد الأقصى لفترات تتفاوت ما بين أيام وأسابيع. وحذر مدير المسجد الأقصى المبارك الشيخ عمر الكسواني من إشعال فتيل الحرب الدينية، لربط اقتحامات المستوطنين للأقصى بالأعياد اليهودية، مطالباً الدول العربية والإسلامية القيام بواجبها في حماية المسجد.

الخليج، الشارقة، 2019/12/25

١٩. الاحتلال يقر بقتل عائلة فلسطينية كاملة خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة

معا: أقرّ جيش الاحتلال «الإسرائيلي»، بقتل عائلة كاملة مكونة من 8 فلسطينيين لا علاقة لهم بالمقاومة، خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة، الذي أعقب اغتيال «إسرائيل» بهاء أبو العطا مسؤول الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي». وقال الاحتلال، إن التحقيقات التي أجراها بأحداث يومي 12 و13 نوفمبر الماضي، بينت أن عملية الاستهداف بدير البلح قُتل خلالها ثمانية مواطنين فلسطينيين «غير متورطين بأعمال قتالية».

وادعى الاحتلال، أن تحقيقاته بينت أن الهدف الذي تم قصفه في دير البلح قد تم إقراره من الناحية الاستخبارية في قيادة «المنطقة الجنوبية» في شهر يونيو الماضي كمجمع عسكري تابع ل«الجهاد»، ويتم من خلاله القيام بالعمليات العسكرية.

الخليج، الشارقة، 2019/12/25

٢٠. الاحتلال منع 7,948 شخصًا من السفر خلال 5 أعوام

أفادت معطيات حقوقية نشرها مركز الدفاع عن الحريات والحقوق "حريات"، بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي منعت؛ منذ عام 2014 حتى 2019، 7,948 شخصًا من السفر عبر معبر الكرامة بين الضفة الغربية والأردن، 9% من بينهم نساء. وقال المركز الحقوقي في بيان نشره اليوم الثلاثاء، إن 310 حالات منع سفر وثقت منذ بداية العام الجاري (2019)، بينها 7 نساء. وجاء في البيان أن "هذا التوثيق لحالات منع فردية، ويستثنى حالات المنع الجماعي التي كانت تطال أحياناً محافظة بأكملها كما حصل في محافظة الخليل عام 2014".

فلسطين أون لاين، 2019/12/24

٢١. مسيحيو غزة يشتكون من التصاريح الإسرائيلية القليلة لزيارة القدس

غزة: قال بعض مسيحيي غزة ومسؤولون فلسطينيون، أمس الثلاثاء، إن أقل من نصف المسيحيين المقيمين في القطاع الذين طلبوا تصاريح إسرائيلية لزيارة المواقع المقدسة في بيت لحم والقدس في عيد الميلاد، حصلوا على موافقة على طلباتهم.

وقالت إسرائيل يوم الأحد إنها ستسمح بسفر المسيحيين من قطاع غزة، الذي تفرض عليه حصارا، متراجعة عما أعلنته في 12 ديسمبر (كانون الأول) بشأن منعهم لدواع أمنية، وهو ما يخالف سياستها المعتادة في عيد الميلاد.

وعشية عيد الميلاد، قال مسؤولو حدود فلسطينيون إن 316 تصريحا صدرت لمسيحيين للسفر من غزة إلى القدس وبيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. وقال رجال دين مسيحيون إنهم طلبوا 800 تصريح، بحسب وكالة (رويترز) للأنباء. ويعيش في قطاع غزة نحو ألف مسيحي معظمهم أرثوذكس يحتفلون بعيد الميلاد في السابع من يناير (كانون الثاني). ويعيش في القطاع مليونا فلسطيني معظمهم مسلمون.

ولم ترد متحدثة باسم وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية على اتصال هاتفي للتعقيب. وتشدد إسرائيل القيود على الحركة من قطاع غزة الخاضع لسيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

٢٢. الاحتلال يشن حملة اعتقال واسعة تطال 32 مواطنا ويهدم عدة منازل في القدس والضفة

رام الله – "القدس العربي": نفذت قوات الاحتلال حملات اعتقال موسعة طالت 32 مواطنا فلسطينيا من الضفة الغربية، خلال عمليات دهم طالت عددا من المناطق، كما قامت تلك القوات بتحطيم النصب التذكاري للشهداء في بلدة العيسوية، إضافة إلى منزلين في مدينة القدس المحتلة.

وقالت مصادر محلية إن عمليات الاعتقال تركزت في مدينة القدس حيث طالت 17 مواطنا، من بينهم 15 من بلدة العيسوية، كما قامت خلال دهم البلدة بتحطيم النصب التذكاري للشهداء، الذي نصبه المواطنون يوم أمس الإثنين.

يشار إلى أن مواجهات عنيفة اندلعت في البلدة الإثنين، أطلقت خلالها قوات الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع صوب السكان، ما أدى إلى وقوع حالات اختناق.

كما قامت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس المحتلة بهدم منزلين في حي جبل المكبر جنوب المدينة، تعود ملكيتهما لعائلة شقيرات؛ بحجة البناء غير المرخص، كما هدمت منزلا قيد الإنشاء مكونا من طابقين في بلدة العيسوية مملوكا للمقدسي جمال عطا عليان.

القدس العربي، لندن، 2019/12/25

٢٣. جرافات إسرائيلية تمهّد الأرض لتوسيع مستوطنتين

تل أبيب: داهمت جرافات الجيش الإسرائيلي، صباح أمس (الثلاثاء)، الأراضي الفلسطينية الواقعة جنوب شرقي نابلس، لتوسيع مستوطنتي «شيلو» و«شفوت راحيل»، في الضفة الغربية المحتلة.

وأفاد مسؤول منظمة التحرير الفلسطينية عن ملف الاستيطان شمالي الضفة، غسان دغلس، بأن جرافات الاحتلال باشرت بأعمال التجريف في الحوض (رقم 12) من أراضي قرية جالود موقع «راس مويس» لتنفيذ الخطة الاستيطانية 22–205 التي تستهدف أراضي المواطنين في قريتي جالود وقريوت لتوسيع مستوطنة «شيلو» وبناء أكثر من 175 وحدة استيطانية جديدة.

وأشار دغلس إلى أن مجلسي جالود وقريوت، بادرا من خلال منظمة «يش دين» الإسرائيلية لتقديم الاعتراض على الخطة الاستيطانية المذكورة فور الإعلان عنها، والتي تستهدف مساحات واسعة من

أراضي القريتين، وعلى الرغم من أن الاعتراض منظور فيه لدى المحكمة العليا، فإن جرافات الاحتلال بدأت أعمال التجريف الفعلي في الجزء المستهدف من حوض رقم 12 من أراضي قرية جالود، دون الانتظار لنتائج الاعتراض.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

٢٤. "إعمار الخليل" تنتزع قرارا بإخلاء المستوطنين من مبنى البكري

الخليل: انتزعت لجنة إعمار الخليل، اليوم الاثنين، قرارا يقضي بإخلاء المستوطنين من مبنى البكري، الواقع في منطقة تل الرميدة بالبلدة القديمة بالخليل، بعد صراع قانوني دام 15 عاما في أروقة المحاكم الإسرائيلية بمختلف أنواعها.

وأكد مدير اللجنة عماد حمدان، أن هذا النجاح لم يكن ليحقق دون المتابعة الحثيثة من قبل الوحدة القانونية للجنة، إيمانا منها بضرورة التصدي لكافة المحاولات الإسرائيلية السطو على الممتلكات الفلسطينية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/12/23

٢٥. "إسرائيل" تقرر توسيع مساحة الصيد في قطاع غزة

لندن: قررت إسرائيل إعادة توسيع مساحة صيد الأسماك في قطاع غزة، لتبلغ 15 ميلاً بحرياً، ابتداء من صباح أمس (الثلاثاء). ونقلت هيئة البث الإسرائيلي عن منسق أعمال الحكومة في المناطق، الميجور جنرال كميل أبو ركن، القول إن «الأمر مشروط بالتزام الصيادين الغزيين بالاتفاقات»، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن نقابة الصيادين الفلسطينيين تأكيدها هذه الخطوة، حيث سيبدأ السماح بالصيد في المنطقة التي تم تحديدها، بدءاً من الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

٢٦. بدء صرف المنحة القطرية الشهرية لـ75 ألف أسرة فقيرة بغزة

غزة: بدأت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، الثلاثاء، بصرف مساعدات نقدية لـ75 ألف أسر فقيرة في قطاع غزة، ضمن المنحة القطرية الشهرية، بواقع 100 دولار لكل أسرة. وذلك عبر فروع بنك

البريد (حكومي) الموزّعة في محافظات القطاع. ومما يشار إليه أن هذه هي المرة العاشرة، التي تصرف فيها قطر المنحة المالية.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/12/24

٢٧. مؤسسة قطر الخيرية تواصل دعمها للمؤسسات التربوية في قطاع غزة

في إطار المشاريع التعليمية التنموية التي تنفذها في قطاع غزة، بدأت قطر الخيرية في تنفيذ مشروع إنشاء وتأثيث ستة غرف صفية بمدرسة فهد الصباح وسط مدينة غزة، وينتظر أن يستفيد منها أكثر من 240 طالبة.

الشرق، الدوحة، 2019/12/25

٢٨. روبرت مالي: صفقة القرن ما هي إلا خدعة ساحر لأن كل شيء قد تم تنفيذه بالفعل

أوريان21: في مقابلة مع روبرت مالي، رئيس المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات والمساعد الخاص السابق للرئيسين باراك أوباما وبيل كلينتون مع موقع أوريان 21 الفرنسي، اعتبر أن صفقة القرن التي يفترض أن تنهي الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هي خدعة ساحر، لأن كل شيء قد تم تنفيذه بالفعل، حيث تم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بمرتفعات الجولان والمستوطنات، وقطع الدعم عن الأونروا وتم إغلاق التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني بالولايات المتحدة، وتم تغيير الخطاب حول موضوع اللاجئين، وخفضت المساعدات الإنسانية والاقتصادية الممنوحة للفلسطينيين في عام 2018. ومع أن ترامب رجل صفقات، فإنه لم يطلب أي مقابل لكل هذه الهدايا التي قدمها لـ"إسرائيل"، وذلك لأنه أراد أن يكون مؤيدا لـ"إسرائيل" قدر الإمكان لإرضاء الناخبين الإنجيليين واليهود. ويضيف، ليست لدى ترامب رؤية أيديولوجية، ففي أحد الأيام قد يهتم بإيران أو "إسرائيل" أو سوريا ثم ينسى الأمر، إنه ينتقل من موضوع إلى آخر بسرعة كبيرة. غير أن بعض أعضاء إدارته، كالسفير فريدمان والمستشار جاريد كوشنر، ينظرون إلى القضية الفلسطينية الإسرائيلية من وجهة نظر أيديولوجية، وهم يسعون لتغيير معايير حل النزاع، وذلك بخفض توقعات الفلسطينيين. أما الفلسطينيون –حسب مالي– فلن يتغير شيء بالنسبة لهم، لا بالانتخابات الإسرائيلية ولا بغيرها، سوى ما ستقوم به القوى السياسية الجديدة على أرض الواقع في الضفة الغربية بعد طي صفحة الرئيس محمود عباس.

الجزيرة نت، الدوحة، 2019/12/24

٢٩. فرنسا تستأنف شراء السلاح من "إسرائيل" بعد أكثر من نصف قرن

الناصرة: كشفت صحيفة "معاريف"، النقاب عن استئناف فرنسا شراء السلاح رسمياً، من "إسرائيل"، وذلك بعد أكثر من نصف قرن من الانقطاع، على إثر قرار الحظر الذي فرضه الجنرال شارل ديغول في حرب العام 1967.

موقع قدس برس، 2019/12/24

٣٠. لعنة أوسلو ومحكمة الجنايات الدولية

معين الطاهر

أخيرًا، وبعد خمسة أعوام من الدراسة والتدقيق، فعلتها المدّعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، فاتو بنسودا، حين قرّرت، بناءً على تحليل مستقل وموضوعي لكل المعلومات المتوفرة لدى مكتبها، بشأن الحالة في فلسطين، فقد رأت أن كل المعايير لفتح تحقيق جنائي قد توفرت، ما يعني أنها جاهزة لفتح تحقيق شامل في ارتكاب جرائم حرب "محتملة" في الأراضي الفلسطينية، مؤكّدة قناعتها بأن جرائم حرب قد ارتُكبت أو تُرتكب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وبذلك تحقّق إنجاز كبير للشعب الفلسطيني، في سعيه إلى تقديم مجرمي الحرب الصهاينة إلى المحاكم الدولية.

على أن هذا القرار ما زالت عقبات جمّة تحول دون المباشرة العملية فيه، إذ أشارت المدّعية العامة إلى وجود تعقيدات قانونية كبيرة تحتّم عليها اللجوء إلى الدائرة التمهيدية الأولى، لطلب حكمٍ منها بشأن الولاية الإقليمية على الأراضي الفلسطينية، وتقرير ما إذا كان في وسع محكمة الجنايات الدولية مزاولة اختصاصها وتطبيق ميثاق روما. ما يعني أن المدّعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية لن تبدأ إجراءات عملية للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية، قبل أن يصدر قرار الدائرة الأولى في المحكمة بالموافقة على صلاحيتها للتحقيق، وتقديم مجرمي الحرب الصهاينة للمحاكمة.

التشكيك في صلاحية محكمة الجنايات الدولية، للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، هو ما تستند إليه إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في رفضهما قرار المدّعية العامة، القرار الذي وصف رئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، يوم اتخاذه بأنه يومٌ أسود للحقيقة والعدالة، كما يدّعي أن ثمة من "يحوّلون المحكمة الجنائية إلى سلاح سياسي ضدّ إسرائيل التي تحارب من أجل حقوقنا وحقيقتنا التاريخية". وهي الحقيقة التي تزعم حق الصهاينة، وفق روايتهم التاريخية، في اغتصاب فلسطين.

ويتفق الموقف الإسرائيلي مع الموقف الأميركي الذي عارض، على لسان وزير الخارجية، مايك بومبيو، فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا في جرائم حربٍ إسرائيلية، على اعتبار أن الفلسطينيين ليسوا مؤهلين للتقدّم بشكوى، كونهم ليسوا دولة ذات سيادة. وهو ما يشكّل امتدادًا للموقف الأميركي بشرعنة الاستيطان، واعتبار المحاكم الإسرائيلية وحدها المخوّلة باتخاذ قراراتٍ بخصوصه، كونه نزاعًا محدودًا على الملكية، وما يعنيه ذلك من اعترافٍ بضم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل.

إذًا، ثمّة نزاع قانوني آتٍ، والحجّة الرئيسة لدى الصهاينة فيه أهداها لهم موقّعو اتفاق أوسلو، وأولئك الذين أعادوا إنتاجه، بعد غياب الرئيس ياسر عرفات الذي اكتشف مبكرًا عقمه، وأولئك المتمسّكون بتلك الاتفاقات، وبسياسة التنسيق الأمني والمفاوضات، من دون أن يدركوا أو يراجعوا موقفهم، ولو لحظة، بأن ثمّة انحدارًا مستمرًا نحو هاوية الضم، وتغلغل الاستيطان، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وشرعنة الاحتلال، وجعله احتلالًا لا يتحمّل الصهاينة تكاليفه وتبعاته.

يعدّد المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أربعة أسباب لزعمه أن الضفة وغزة ليستا ضمن صلاحيات المحكمة الدولية، منها أن السلطة الفلسطينية لا تستوفي الشروط لوجود دولة، وأن انضمام الفلسطينيين لمعاهدة روما لا يمنح صلاحياتٍ للمحكمة الجنائية للتحقيق في أوضاع دولةٍ ذات سيادة، قاصدًا الكيان الصهيوني. السبب الثالث والأهم زعمه أن لإسرائيل حقًا قانونيًا، بالنسبة للمناطق التي يدّعي الفلسطينيون منح المحكمة صلاحية التحقيق فيها، خصوصًا وأن الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، قد اتفقا، وبدعم من المجتمع الدولي، على حل الخلافات بينهما حول مستقبل هذه المناطق، في إطار المفاوضات، في إشارة إلى اتفاق أوسلو والاتفاقات التي تلته. وأن الفلسطينيين، بتوجّههم إلى المحكمة، ينتهكون الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، ويدفعون المحكمة إلى الحسم في مسائل سياسيةٍ ينبغي أن تُحلّ بالمفاوضات، وليس بإجراءاتٍ قضائيةٍ لمحكمة غير مخوّلة بالنظر فيها، في غياب اتفاق بين الطرفين.

هي لعنة اتفاق أوسلو، وما تلاه من اتفاقات وتفاهمات ومفاوضات وتنسيق أمني، ليحل هذا كله في نظر إسرائيل والولايات المتحدة بديلًا للشرعية الدولية، على اعتبار أن المفاوضات هي التي ستحسم في جميع قضايا النزاع. وعمليًا، أجّل اتفاق أوسلو جميع القضايا المتنازع عليها إلى ما عُرف بمفاوضات الحل النهائي، في حين استمر اعتقال الفلسطينيين، وقضم أراضيهم، واستمرار الاحتلال بأبشع صوره، من دون قيد أو شرط.

في اتفاق أوسلو، وبعض ما سبقه، طغى هوس المطالبة بالتمثيل على التمسّك بالحقوق الثابتة، فجاء مولودا مسخا، اعترفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، في حين لم تعترف إسرائيل سوى بأن المنظمة هي التي ستمثل الفلسطينيين في أي مفاوضات، لتتحوّل الحقوق الثابتة

للشعب الفلسطيني إلى قضايا متنازع عليها بين الطرفين، أما السلطة الناشئة عنه فهي سلطة حكم ذاتي انتقالي إلى أن تنتهي مفاوضات الحل النهائي.

ولم تمسّ لعنة أوسلو قرار المحكمة الجنائية الدولية الحالي فحسب، فقد أجهضت سابقًا قرار محكمة العدل الدولية بخصوص جدار الفصل العنصري في عام 2004، كما أجهضت تقرير غولدستون في عام 2009، حين طلبت رئاسة السلطة الفلسطينية سحبه من النقاش، قبل التصويت عليه بساعات، نتيجة ضغوط سياسية، وتهديدات واتصالات هاتفية من وزيرة الخارجية الأميركية في حينه، هيلاري كلينتون، وشائعات عن صفقات اقتصادية تمت مع متنفذين في السلطة الفلسطينية.

إصرار الرئيس محمود عباس على التمسّك بالمفاوضات، على الرغم من رفض نتنياهو المستمر، وعدم اتخاذ أي إجراءاتٍ عمليةٍ لتنفيذ أكثر من 54 قرارًا اتخذتها لجان واجتماعات ومؤتمرات فلسطينية متعدّدة، بدءًا من قرار المجلس المركزي الفلسطيني، في مارس/آذار 2015، بسحب الاعتراف بـ"دولة إسرائيل"، ووقف التنسيق الأمني معها، وإلغاء الاتفاقات الموقّعة، يدلّ على أن هذا الكم من القرارات، وعلى طول المدى الزمني الذي اتُخذت فيه، لم يساوِ حتى الحبر الذي كُتبت به. وإنما تكمن أهميتها في تعبيرها عن ارتباك الذين ما زالوا يسيرون عكس اتجاه سير شعبهم. ولعله من نافل القول هنا إنّه من دون التخلص من لعنة أوسلو، وسياساتها ومفاوضاتها، وسحب الاعتراف، وإلغاء الاتفاقات، فإن كل إنجازٍ يحققه الشعب الفلسطيني، مهما كان متواضعًا، سيبقى عرضةً للإجهاض والتراجع والتخلي عنه من ساسة "أوسلو" ورعاته.

العربي الجديد، لندن، 2019/12/25

٣١. الكونفدرالية الفلسطينية

عبد المنعم سعيد

الاتفاق العام بين الساسة والمحللين أن «القضية الفلسطينية» دخلت مرحلة من السُبات العميق، الذي هو حالة تسقط فيها الأولوية بالنسبة لقضية، بعد أن باتت قضايا أخرى أكثر إلحاحاً، ويعتقد المهتمون بها أنه لا حل لها أو طريق للحل، والأخطر أن الأخطار الناجمة عن وجود القضية لم يعد لها وجود أو أنها من الخفة بحيث يمكن تجاهلها أو التعامل معها. هذه الأوصاف للحال الفلسطينية يضاف إليها في الواقع العربي أن أجيالاً جديدة حضرت إلى الساحة العربية والفلسطينية، وقد اختفى الزخم منها، ومع هذه الأجيال عالمها الخاص الذي اختلف جذرياً عن الأجيال التي عاشت أو تأثرت بالقضية خلال العقود السبعة الماضية. ويبدو أن الشعب الفلسطيني هو الآخر قد دخل إلى منعطفات جديدة، وانشغالات أخرى مثل الانتخابات الفلسطينية التي قد لا تأتي، والمصالحة بين

الفصائل الفلسطينية التي تبدو الموافقة عليها متكررة، لكنها في الوقت نفسه غير قابلة للتطبيق. وفي استطلاع للرأي العام الفلسطيني جرى مؤخراً من قبل المركز الفلسطيني للسياسات والبحوث المسحية في رام الله، وكان السؤال عن سبل الخروج من الموقف الحالي، فإن 29 في المائة وجدوه في المفاوضات السياسية، و39 في المائة كانت إجابتهم النضال المسلح، و14 في المائة طالبوا بالمقاومة السلمية؛ لكن المدهش أن 15 في المائة قالوا بالحفاظ على الوضع القائم! ولا يوجد تفسير لهذه الإجابة الأخيرة إلا وجود درجة كبيرة من اليأس من نتائج كل الحلول الأخرى، إلى الدرجة التي تجعل الوضع القائم بكل سوءات الاحتلال فيه ربما يكون أفضل من كل ما هو قادم.

وفي حديث جرى مؤخراً مع مسؤول فلسطيني مهم، كان ملخص حديثه أن العالم مشغول بأمور كثيرة، وأن المنطقة والعالم العربي منها هو الآخر لديه كثير مما يُشغل ويأخذ الأولوية، وفي الواقع الفلسطيني ذاته فإن الانقسام الذي سببته «حماس» جغرافياً وسياسياً جعل الأمور أكثر تعقيداً ويعطي الفرصة لإسرائيل لانتزاع المكاسب. المرحلة التي تحققت فيها بعض المكاسب الفلسطينية، هي التي جرت عندما كانت فيها المفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن دون تدخل من الولايات المتحدة أو أي أطراف أخرى. وإذا كان هناك مجال للتحرك في اتجاه الحل فهو من خلال مكاسب دبلوماسية وسياسية تجري في المجال الدولي، ترفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتقبل بحل الدولتين. الانتخابات الفلسطينية والانتخابات الإسرائيلية إذا جرت في الاتجاه الصحيح ربما تتيح مفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحزب أبيض وأزرق، الذي هو «الأقل سوءاً» بين المتنافسين الرئيسيين في الانتخابات الإسرائيلية. لفت النظر فيما رآه المسؤول الفلسطيني المهم أنه يماثل القصة المصرية الذي تعرضت فيه الأراضي المصرية المحتلة لخطر تقلبات الواقع الدولي، والتدخلات الأجنبية غير العاقلة، ولم ينقذها سوى القدرة على المبادرة التي قام بها الرئيس السادات بعد أن ظهر أن نتائج حرب أكتوبر (تشرين الأول) آخذة في الشحوب، وأن العالم لم يعد مستعداً إلا لعقد مؤتمر دولي يزايد فيه العرب بعضهم على بعض، ويتشدد فيه الاتحاد السوفياتي، لكن الأرض المصرية تظل محتلة. زيارة الرئيس السادات للقدس بدأت عملية سياسية كبرى قادت إلى الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

سألت المسؤول الفلسطيني عما إذا كان ممكناً استخدام حالة الخمود الحالية للقضية الفلسطينية في طرح مبادرة تتعامل مع الواقع الراهن للقضية والقائم على الحقائق التالية؛ أن هناك بين نهر الأردن والبحر المتوسط 12 مليوناً من البشر، نصفهم من الفلسطينيين، ونصفهم الآخر من اليهود، وأن هناك واقعاً أمنياً واقتصادياً واتصالياً وسياسياً بالطبيعة، يخلق حالة من الاعتماد المتبادل في أمور متعددة، منها العمل والسوق والضرائب والعملة. والقضية هكذا. ومع استبعاد الحل العسكري الذي

يقلع الفلسطينيين من أراضيهم في «نكبة» جديدة، أو يجعل الإسرائيليين يحملون حقائبهم على عاتقهم ويرحلون، فإن المسألة تكون هي التوفيق بين الواقع وحل الدولتين، وهو ما لا يكون إلا من خلال «كونفدرالية» فلسطينية إسرائيلية تعطي لطرفٍ الدولةَ التي حرم منها طويلاً، وللطرف الآخر دولة آمنة، وتعطي للطرفين معاً قدرات أكبر على التعامل مع باقي المعضلات الخاصة بالقدس واللاجئين والمستوطنات، التي تقررها المصالح المشتركة، وليس إرادة متعصبين أميركيين. فاجأني المسؤول الفلسطيني الهام أنه قد طُرح عليه بالفعل هذا الطرح من قبل الأميركيين، ومن ناحية المبدأ فإنه يوافق على «الكونفدرالية»، لكنها لا تقوم إلا بين دول مستقلة ذات سيادة. هذه الإجابة ربما تأخذنا إلى المربع الأول لحل الدولتين مرة أخرى، الخاص بما جرى عليه الاتفاق طوال سنوات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ صدور قرار التقسيم عام 1947 حتى اتفاق أوسلو الذي أقرّ الوحدة الجغرافية بين الضفة الغربية وغزة تحت الإدارة السياسية الفلسطينية، مع ترك موضوعات الحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات والمياه لمفاوضات الوضع النهائي.

هذه المفاوضات لم يقدر لها المضي قدماً في وقت من الأوقات. وما حدث أن الواقع نفسه أخذ في التغير بالزيادة السكانية والاعتماد المتبادل والبيئة الإقليمية وما جلبته من تهديدات أمنية، والإجراءات التعسفية التي اتخذتها الولايات المتحدة من طرف واحد، ورغم الإدانات الدولية والعربية لها فإن الإدانات لم تغير من الواقع الجديد شيئاً. واقع آخر أخذ في التغيير له علاقة بـ«الفلسطينيين الإسرائيليين» البالغين 1.8 مليون نسمة، يشكلون نحو 21 في المائة من سكان إسرائيل، وهؤلاء حصلوا على 13 مقعداً في الكنيست الإسرائيلي، يمكنهم ببعض التنظيم والحشد الشعبي أن يصلوا إلى 15 مقعداً. هذا الواقع كله إذا ما وضع داخل مشروع للكونفدرالية سوف يخلق سبلاً جديدة للتعامل مع القضايا المعقدة الأخرى، فالعاصمة عادة تكون للجميع، والأمن يكون أيضاً للجميع، هناك حرية لكل طرف للتعامل مع واقعه السياسي والاقتصادي في ظل سوق مشتركة واقعية، يدخل فيها العمال الفلسطينيون إلى إسرائيل، ويذهب فيها الإسرائيليون إلى أطباء الأسنان الفلسطينيين. في كل الأحوال، فإن التفاصيل وإن كان الشائع عنها أنها تخفي الشياطين في طياتها، فإنها تعطي الفرصة أيضاً لكثير من المرونة، وتبادل المكاسب التي يقع في مقدمتها الخروج من حالة الحرب والصراع الدائمة. الكونفدرالية من جانب آخر هي التي تعبر الفجوة بين حل الدولتين، والواقع الحالي لدولة واحدة يسيطر فيها المستعمرون والعنصريون تحت غطاء تحقيق الأمن، بحيث يكون هناك مشروع مستقبلي أفضل للطرفين.

الفكرة على أي حال ليست جديدة كل الجدة فقد كانت مطروحة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وطرحها بقدر من السذاجة الرئيس الليبي معمر القذافي تحت اسم «إسراطين» في

وقت لاحق، ما سبب نوعاً من النفور، لكن طرحها الآن جاء مع العجز عن تطبيق حل الدولتين، والمعارضة القوية من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين لحل الدولة الواحدة، ولو كان هو ما يقود إليه الواقع الراهن. هي فكرة لإحياء قضية لا يجب الانتظار حتى تنفجر في وجه جميع الأطراف.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/25

٣٢. اقتصاد دولة الاحتلال الصهيوني في خدمة الاستيطان والتهويد

نبيل السهلي

سعت الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ العام 1948 إلى بناء جيش قوي لحماية المنجزات الصهيونية على الأرض، في وقت اهتم أصحاب القرار في دولة الاحتلال بتطوير الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو تفوق معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة من جهة، وتأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، حتى تبقى عوامل الجذب المحلية قوية، وتبعا لذلك تمّ تطويع الاقتصاد الصهيوني لخدمة التوسع والعدوان والأنشطة الاستيطانية في عمق الأراضي الفلسطينية، وبنود الموازنة الإسرائيلية السنوية دالة كبرى على ذلك، وخاصة فيما يتعلق بموازنتي العدوان والاستيطان واستيعاب المهاجرين اليهود من دول العالم.

الدعم الغربي

بعد مرور أكثر من واحد وسبعين عاماً من إنشائها، باتت دولة الاحتلال تمتلك أكبر اقتصاد في المنطقة ومستوى معيشة يضاهي الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا، ولا بد من الإشارة إلى أن نقطة البداية للتطور الاقتصادي كانت بالاعتماد على الحليف البريطاني، وبعد ذلك تم التأسيس لحلفاء جدد بالاتجاه الفرنسي والأمريكي الذي ما زلنا نشهد فصوله عبر المساعدات الأمريكية السخية لدولة الاحتلال بشقيها الاقتصادي والعسكري. إضافة إلى ذلك سعت وتسعى دولة الاحتلال إلى تكريس الالتزام بآليات الصهيونية الاقتصادية التي تعمل على توليد الظروف الاستعمارية وصنع اقتصاد يهودي قوي ينمو ويتطور نتيجة للأضرار التي ألحقها بالاقتصاد العربي الفلسطيني.

وقد توضح جلياً استمرار عمل آليات الصهيونية الاقتصادية سواء على صعيد التوسع في بناء المستوطنات أو إلحاق الأضرار بالاقتصاد الفلسطيني، بعد اتفاقات أوسلو التي أبقت على السيطرة الصهيونية المطلقة على مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني.

ويمكن الجزم أن التوسع الصهيوني لا يمكن أن يجري في المستقبل إلا كما جرى في الماضي، أي على حساب المصالح الاقتصادية العربية في فلسطين. ولهذا فإن دولة الاحتلال تسعى في تسابق مع الزمن إلى محاولة بناء علاقات اقتصادية مع العديد من دول العالم لتتمكن من الاستمرار

بالتوسع الاستيطاني والإحلال الديموغرافي بالاعتماد على آليات الصهيونية الاقتصادية، وتالياً إلحاق الأضرار بالاقتصاديات العربية بشكل أسرع من السابق في ظل تحولات المشهد العربي الظبابي وحالة التشرذم الفلسطيني وانحياز إدارة ترمب لمواقف دولة الاحتلال.

اللافت أن الاقتصاد السياسي للمجتمع الصهيوني في فلسطين المحتلة يعتبر في حد ذاته نموذجا خاصا، حيث نشأ نشأة غير طبيعية، شأنه في ذلك شأن الكيان نفسه الذي أقيم على أنقاض الشعب الفلسطيني وأرضه في ظروف إقليمية ودولية استثنائية في 15 أيار /مايو 1948. وبالنسبة لدولة الاحتلال حسب الدكتور يوسف صايغ والدكتور حسين أبو النمل، فإن الاقتصاد والسياسة موضوعان متلازمان، والحديث عن أي منهما لا ينفصل عن الآخر، فإن مفهوم القرار السياسي للاحتلال وعلاقته بالاقتصاد يختلف عن المفهوم التقليدي، إذ أن القرار السياسي هو الأساس وبقية الأمور، خاصة الاقتصاد في خدمته، حيث يتبوأ القرار السياسي الدور المركزي الذي يحتله الاقتصاد، حسب المفهوم الشائع والطبيعي بين الاقتصاد والسياسة، أو حسب التعريف الذي يقول إن السياسة اقتصاد مكثف. وتبعا لذلك فإنه عند القيام بتحليل الأداء الكلي أو الجزئي لاقتصاد دولة الاحتلال يجب الأخذ بعين الاعتبار مقدمات النشأة وظروف التطور، والأهم من ذلك الانطلاق من حقيقة أساسية تتمحور حول عناصر الإنتاج التي ارتكز عليها الاقتصاد الصهيوني، وفي المقدمة منها الأرض الفلسطينية التي اقتلع أهلها العرب الفلسطينيون منها بقوة المجازر الصهيونية ليصبحوا لاجئين في أكثر من سبعين دولة في العالم.

تضافر القيم المضافة

وقد مرّ الاقتصاد الصهيوني بمراحل عديدة، ففي البدايات تم الاهتمام بالقطاع الزراعي وامتدت تلك المرحلة حتى العام 1954، أما مرحلة النمو المرتفع فامتدت حتى العام 1972، وتميزت بدعم غربي كبير، تلت ذلك مرحلة الكساد التي امتدت في السنوات من العام 1973 حتى العام 1985، وبعد ذلك التاريخ وحتى بداية العام الحالي 2018 تمت عملية إصلاح وخصخصة لبعض القطاعات، لكنها لم تطل القطاعات الاستراتيجية مثل صناعة الأسلحة والصناعات الاستراتيجية الأخرى. أما عن مستوى الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة على الأقل، فتشير الدراسات الاقتصادية بالاعتماد على المجموعات الإحصائية الإسرائيلية السنوية إلى أن تضافر القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية في دولة الاحتلال أدى إلى توليد قيمة من الناتج المحلي الإسرائيلي وصلت إلى 132 مليار دولار عام 2005، ارتفعت إلى 142 مليارا في العام 2007، لتصبح قيمه الناتج الإسرائيلي المحلي في نهاية العام الماضي 2018 الماضي (358) مليار دولار بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فبلغ (313) مليار دولار، أي بزيادة قدرها (68) مليار دولار، عن الناتج المتحقق في عام 2010.

واختلفت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، حيث أسهم قطاع الزراعة بنحو 3% من الناتج، أما قطاع الصناعة فقد أسهم بنحو 19%، وقطاع الخدمات 78% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الصهيوني المتولد في السنوات الأخيرة. وكذلك هي الحال بالنسبة لاستحواذ القطاعات المذكورة على قوة العمل، حيث تشير المجموعات الإحصائية لدولة الاحتلال إلى أن 3% من قوة العمل، تعمل في قطاع الزراعة، و78% في قطاع الخدمات الذي يضم كل القطاعات الأخرى دون الزراعة والصناعة، في حين استحوذ قطاع الصناعة الصهيوني على 19% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الصهيوني خلال العقد الأخير. ويلحظ المتابع لاتجاهات تطور الاقتصاد الصهيوني ارتفاع مستمر في حجم الموازنات السنوية، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت قيمة الموازنة (95.6) مليار دولار في 2017، ارتفعت إلى نحو (99.1) مليار دولار في 2018، في حين وصلت قيمة موازنة العام الحالي 2019 إلى(140) مليار دولار ، وقد تمّ تخصيص (25) مليار دولار منها لوزارة الحرب والأجهزة الأمنية ، كما اقتطعت نسبة كبيرة للنشاطات الاستيطانية وخاصة في مدينة القدس ، الأمر الذي يؤكد أن الآليات الاقتصادية الصهيونية في خدمة الاستراتيجيا العليا في دولة الاحتلال الصهيوني، وأن الاقتصاد في خدمة الاستيطان والتهويد .

القدس العربي، لندن، 2019/12/25

٣٣. علينا الاستعداد للحرب

يوآف ليمور

ظاهراً، لم يكن أي شيء شاذا في الهجوم الذي نسب لإسرائيل ليلة أول من أمس في ضواحي دمشق. مرة أخرى، تبلغ مصادر أجنبية عن هجوم استهدف مخازن لوسائل قتالية، ومرة أخرى صواريخ تطلق وفقا للتقارير من هضبة الجولان ومن جهة لبنان، ومرة أخرى تستخدم منظومة الدفاع الجوي السوري. أمور عادية. ومع ذلك، يحتمل أن يكون هناك شيء ما استثنائي في هذا الهجوم، لأنه يحتمل أن يرمز لبداية عهد جديد. وإذا قدرنا الأمور بحذر، مع الاستناد إلى التصريحات الأخيرة لوزير الدفاع نفتالي بينيت، يبدو أن إسرائيل تعتزم رفع مستوى جهودها لصد محاولات إيران التموضع في سورية وتسليح حزب الله والميليشيات الشيعية بوسائل قتالية.

هذه سياسة قديمة، تعود بدايتها إلى عهد بني غانتس كرئيس للأركان، وذروتها في عهد غادي آيزنكوت.

في عامي 2017 – 2018 نفذت إسرائيل أكثر من ألف عملية مختلفة ضد الإيرانيين في الساحة الشمالية. بعضها عسكرية، بعضها اقتصادية، سياسية، قانونية وفكرية إعلامية. وكانت النتيجة نجاح

كبير في منع التموضع الإيراني، نجاح جزئي في منع نقل الوسائل القتالية، وصفر نجاح في إقناع الإيرانيين بالتوقف عن هذين الجهدين.

ولكن في الأشهر الأخيرة قلصت إسرائيل أعمالها كثيرا. وقد نبع هذا من التوتر في غزة الذي بلغ ذروته في تصفية بهاء أبو العطا في بداية تشرين الثاني، ولانعدام الرغبة في التورط في قتال في جبهتين معا.

كما نبع هذا أيضا من الجسارة المتعاظمة للإيرانيين – والتي كانت ذروتها في إسقاط طائرة مسيرة أميركية متطورة وفي هجوم على منشآت النفط السعودية – ما أدى بتقدير إسرائيل ألا تتجلد بعد اليوم على الهجمات ضدها.

والآن، يبدو أن إسرائيل تعود للعمل وبنشاط. غزة هادئة، وإيران مصممة أكثر من أي وقت مضى. في القيادة السياسية – الأمنية يحذرون من أنها إذا لم تصد فإنها ستشكل على إسرائيل تهديدا لا يطاق. بتعبير آخر: من يريد منع إقامة حزب الله آخر في سورية – يتعين عليه أن يعمل الآن، رغم المخاطر. على فرض أن إسرائيل قررت بالفعل تصعيد النشاط، فإنه يتعين عليها أن تأخذ بالحسبان أربعة عناصر أساسية:

1. الانتخابات، وإمكانية أن تعتبر الهجمات كخطوة سياسية.
2. التوتر مع موسكو وعدم الراحة المتصاعدة في روسيا من النشاط الإسرائيلي في سورية (لدرجة الطلب الذي رفعته وزارة الدفاع الروسية لوقفه).
3. الوضع الداخلي في إيران كنتيجة للضائقة الاقتصادية، إلى جانب إمكانية استئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة لتحقيق اتفاق نووي جديد.
4. إمكانية رد إيراني شاذ يؤدي إلى تصعيد بل وربما إلى حرب.

تتطلب كل هذه الأمور الأربعة معالجة. الأول، على المستوى السياسي الداخلي، يحتاج إلى تنسيق مع المعارضة ومحافل أخرى أيضا. الثاني والثالث، يستوجبان نشاطا سياسيا منسقا من ديوان رئيس الوزراء، وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، إلى جانب الجيش والموساد.

أما الأخير فيستوجب استعدادا واسعا من الجيش الإسرائيلي للردع، وإذا ما كان اشتعال بالفعل – إلى رد موضعي أو إلى سيناريو واسع ينضم حزب الله فيه أيضا إلى المعركة.

هذا يعني أن على إسرائيل أن تواصل العمل بقوة، ولكن أيضا بعقل. وألا تسير مع الرأس إلى الحائط.

أن تعرف كيف تتغير وأن تكيف النشاط مع التطورات في الميدان. التوقع من الإيرانيين أن يرفعو الأيادي ويتنازلوا عن فكرة التموضع بسبب الهجمات الإسرائيلية فقط، هو توقع غير واقعي. هذا لن

يحصل (إذا ما وعندما) إلا في اتفاق بين القوى العظمى، والذي ينبغي لإسرائيل بالتأكيد أن تعمل لتحقيقه.

لقد نفذ الهجوم أول من أمس، على فرض أن إسرائيل مسؤولة عنه، ضمن الحرب ما بين الحروب، والتي الشرط الأساس للعمل فيها هو أن تبقى دون حافة الحرب. ليس مؤكدا أن هذا الشرط سيصمد على مدى الزمن. والآن أيضا وجوده موضع شك. إيران سترد آجلا أم عاجلا، وهي كفيلة بأن تضرب وتوجع. من شأن إسرائيل أن تنجر إلى أيام قتالية بل وأكثر من ذلك. خير تفعل إذا ما استعدت منذ الآن، في الداخل وفي الخارج.

"**إسرائيل اليوم**"

الأيام، رام الله، 2019/12/25

٣٤. كاريكاتير:

الخليج، الشارقة، 2019/12/25